مستقبل العلاقات الأمريكية - اليابانية

د. جوزيف رامز أمين
مستشار اعلامي سابق بسفارة مصر باليابان

مقدمة

تعتبر العلاقات الأمريكية –اليابانية علاقات تاريخية منذ عام ١٧٩١م، حيث شهدت بعض الأحداث الهامة، والتى دعمت العلاقات الثنائية فى اطار معين ومنها: هجوم بيرل هاربر فى هاواي عام ١٩٤١م ، ثم حرب المحيط الهادى، يليه الضربة النووية على هيروشيما وناجاساكي: والتى كانت بداية النهاية للنفوذ الياباني فى قارة آسيا، أعقب ذلك عودة العلاقات الثنائية بين اليابان والولايات المتحدة وبقية دول العالم من خلال اتفاقية سان فرانسيسكو عام ١٩٥٢، ثم تفوق الإقتصادي الياباني منذ اقتحام المنتجات اليابانية الأراضي الأمريكية بداية من الخمسينيات فى القرن العشرين وحتى الآن.

سمات السياسة اليابانية فى إطار المواجهة الأمريكية:

تتميز اليابان بالصمود أمام مفردات القوة الناعمة الأمريكية،حيث تعد اليابان من الناحية الاقتصادية واحدة من أكثر الدول تقدمًا فى العالم، كما تتمتع العلامات التجارية اليابانية مثل: تويوتا وسوني وفوجي فيلم وباناسونيك بشهرة عالمية، ويعتبر التصنيع أحد ركائز القوة الاقتصادية اليابانية، لكن مع ذلك، تمتلك اليابان القليل من الموارد الطبيعية، لذلك فإن أحد الأساليب التي تتبعها الشركات اليابانية تتمثل فى استيراد المواد الخام وتحويلها لمنتجات تباع محليًا أو يتم تصديرها، ويعد عِلم استخدام الإنسان الآلي أحد أهم المجالات الواعدة للنمو الاقتصادي المستقبلي، الذي تتفوق فيه التكنولوجيا اليابانية على باقي دول العالم.

وفيما يخص العلاقات الخارجية لليابان، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، تتميز هذه العلاقة بعدم الاستقرار منذ زمن طويل، فلقد قادت هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية إلى مرحلة تغيير قسري بالنظام السياسي والاجتماعي الياباني، وبالفعل فإن النجاح الأمريكي على المستوى السياسي كبير، بينما كان ومازال هناك تمسك ياباني بجزء من القيم الاجتماعية اليابانية، حيث أصبحت نموذجًا واضحًا فى مرحلة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي لمفهوم الأصالة والمعاصرة، أي الربط بين التمسك بالقيم الاجتماعية والتقدم التقني السريع، وبالفعل فإن اليابان أصبحت مثالًا يقتدى به فى شرق آسيا ووسطها فى هذا الجانب على وجه التحديد، إلَّا أنه فى أواخر القرن الماضي أي منذ عام ١٩٩٠م وحتى اليوم فإن شواهد التأثير الاجتماعي الأمريكي أصبحت من الوضوح فى شوارع طوكيو والمدن اليابانية الكبيرة.

ولقد اتضح التأثير الأمريكي على السياسة اليابانية فى جانبين رئيسيين هما: البعد الأمني الاستراتيجي، مع نهاية الحرب العالمية الثانية والهزيمة اليابانية، ثم قيام الحرب الباردة واحتلال السوفيت لجزر الكوريل فى أطراف اليابان، وكذلك الثورة الصينية عام ١٩٤٩م والحرب الكورية عام ١٩٥٠م كل هذه العوامل جعلت اليابان تندفع إلى تعزيز علاقتها غير المتوازنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث أصبحت اليابان تحت المظلة النووية الأمنية وتفتح أراضيها للقواعد الأمريكية، بل وتدفع ثمن هذه القواعد وهذه التسهيلات، مما جعل اليابان حجر الزاوية فى الاستراتيجية الأمريكية فى جنوب شرق آسيا، وبحيث أصبح التقارب الأمريكي– الياباني –الكوري الجنوبي المثلث الذي من المفترض أن يحاصر المثلث الصيني الهندي السوفيتي"الروسى حاليا"، وبالفعل فإن هذه الشراكة الاستراتيجية الأمنية بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية دفعت اليابان بأن تتوسع فى مجال نشاطها السياسي الخارجي فى محيط جنوب شرق آسيا، وخصوصًا فى تايوان ودول النمور الآسيوية الصاعدة هذه السياسة، التي أخذت من البعد الاقتصادي مدخلًا مهمًّا وجذريًّا، سواء على شكل مساعدات مالية أو تقنية أو على شكل استثمارات وفتح أسواق، وكان إطلاق العنان لليابان من قِبَل الإدارة الأمريكية فى هذه المناطق يخدم مصلحة الطرفين، حيث يتم إبعاد هذه الدول الصغيرة عن التأثير السوفيتي"الروسى" الصيني من جانب، ومن جانب آخر ربطها باليابان وبالتالي بالولايات المتحدة الأمريكية.

الارتباط بين جوانب السياستين الأمريكية واليابانية:

لقد استطاعت السياسة الأمريكية القائمة على فتح الأسواق وضبط الإيقاع الاقتصادي الياباني بالعجلة الاقتصادية الأمريكية، أن تربط البعد السياسي والاستراتيجي اليابـــاني بالولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من الجهود اليابانية بتنويع ارتبـــاطـــاتـــهـــا الاقتصادية الدولية، إلَّا أنها فشلت فى كبح جماح المغريات الأمريكية الهائلة، وبالتالي بدلًا من التنويع الاقتصادي الدولي من أجل تحرير السياسة اليابانية، أصبحت اليابان فى طور المنافسة مع الصين على السوق الأمريكية، أي الولايات المتحدة الأمريكية، واستطاعـــت خلق تنافس ياباني صيني على إرضاء الولايات المتحدة الأمريكية فى التنسيق السياســـي والأمني.

في المقابل لا تبدي الولايات المتحدة عداءً سافرًا لليابان على الرغم مـــن الصـــراع الاقتصادي المضمر معها، إلَّا أنها تصر على إبقائها تحت المظلة الأمريكية كما كانـــت طوال النصف الثاني من القرن العشرين، وحين صاغ المستشار الأمريكي الشـــهـــيـــر بريجنسكي شكل العلاقة الموجودة ما بين اليابان والولايات المتحدة فى عقد التسعينيـــات من وجهة نظر أمريكية، توصل إلى معادلة ترضي الأمريكيين وتضع اليابانيين فى مرتبة الشريك.

هنا تبرز تساؤلات منهجية مهمة حول مستقبل السياسة اليابانية وما إذا كانت ستساهم فى تعزيز صورة اليابان لدى الدول النامية ومنها البلدان العربية، وهل كانت سياستهـــا السلمية قادرة على إرجاع جزر الكوريل إلى السيادة اليابانية، وهل تم تصحيح صـــورة اليابان لدى الصين والكوريين وغيرها من الشعوب التي خضعت للاحتلال الياباني حتى الحرب العالمية الثانية؟

لقد أعطى النمو الاقتصادي السريع صورة لليابان تكاد تكون غير واضحة المعـــالـــم خارج أراضيها، فمن جهة مثلت اليابان نموذج الدولة الإمبريالية فى تـــاريـــخ الـــدول الآسيوية حتى هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية، ومن جهة أخرى قدمت نموذج الدولة المسالمة والمنزوعة السلاح طوال النصف الثاني من القرن العشرين، ومع ذلك فـــهـــي قدمت واحدة من أفضل النماذج الاقتصادية الناجحة فى العالم طوال النصف الثاني مـــن

القرن العشرين، ومازالت فى طليعة الدول المتطورة، من حيث جودة الإنتاج الصناعي المتطور وحجمه، والابتكارات التكنولوجية الرائدة، والتراكم المالي الهائل للرساميل المعدة للتوظيف فى الخارج، ولقد تخلت طوعًا عن مقولات حركة التحديث الأولى التي أفضت إلى السيطرة العسكرية والنزعة الإمبريالية التوسعية، وتبنت مقولات تجربة التحديث المعاصرة التي تدعو إلى الديمقراطية، والتحديث الشمولي لأهداف غير عسكرية، وإلى المشاركة النشطة فى بناء نظام عالمي جديد، على أسس مغايرة تمامًا للأسس السابقة، التي كانت تشجع الحروب أو تعجز عن منعها قبل انفجارها.

هذا ويعتبر المجال العسكري أبرز جانب يعكس تبعية طوكيو للولايات المتحدة الأمريكية، بخلاف المجالات التجارية والصناعية، التي يتراجع فيها نفوذ واشنطن، فقاعدة "أوكيناوا" العسكرية تعتبر شبه محمية عسكرية فى اليابان، أما بشأن رد فعل المجتمع الياباني على التدخلات الأمريكية، فهناك حالة رفض كبيرة لهذه التدخلات، خاصة فى المجال العسكري، وحيث أن القوات اليابانية تُعرف باسم قوات الدفاع الذاتي ولا تمتلك قدرات عالية فى المجال العسكري.

اليابان فى عصر العولمة الأمريكية:

قد يختلف دور اليابان فى القرن الحادي والعشرين جذريا كما كان عليه فى السابق ونظرا لإدراكها العميق لحجم المسؤوليات الملقاة على كاهل الدول الغنية تجاه الدول الفقيرة تطالب اليابان بإعطاء دور كبير للأمم المتحدة ودعمها بكل الوسائل المادية والقوى العسكرية لكي تصبح حتما محايدة ومعترفا بنزاهتها فى حلّ النزاعات الدولية الراهنة، لكنها تصر على إدخال تغيير جذري فى بنية مجلس الأمن الدولي بجهة توسيعه وبرامجه وأساليب عمله، فقد أنشئ مجلس الأمن فى نهاية الحرب العالمية الثانية ولم تعد تركيبته تنسجم مع التطورات الدولية فى عصر العولمة، فى الوقت نفسه تسعى اليابان جاهدة للحصول على عضوية دائمة فى مجلس الأمن الجديد والموسع بحيث تأتي مشاركتها من خلال موقعها الجديد فى نظام عالمي جديد وبآليات عمل جديدة.

وقام اليابان بفتح جامعاتها ومعاهدها لاستقبال أعداد متزايدة من الطلبة الأجانب وسمحت بدخول العمال الأجانب إلى اليابان بنسب محدودة فى البداية قبل أن يتحولوا

الآن إلى مشكلة كبيرة بعد أن بات عددهم يزيد على مليون عامل، يعمل معظمهم بصورة غير شرعية فى السوق السوداء، حيث دلت تجربة العقد الأول من هذا القرن منذ بداية عصر العولمة على أن الإدارة اليابانية تعرف جيدا كيف تقوم بدورها الجديد بإتقان، فهي قوة اقتصادية ومالية عظمى ذات مصلحة أكيدة فى نظام عالمي جديد يقوم على تعزيز دور الأمم المتحدة فى كل النزاعات العالمية المعقدة بالوسائل السلمية وتعمل أجهزتها الإدارية والمالية بالتوافق مع أجهزة دول أخرى لمواجهة المشكلات الحادة التي تواجه الدول النامية والفقيرة لمنع الاستقطاب الحاد فى العالم بين جنوب فقير وشمال غني، بين دول تستفيد من خدمات أرقى أشكال التكنولوجيا والعلوم العصرية ودول تستعيد إنتاج تخلفها المزمن فى مختلف المجالات، ومع أن اليابان تأتي اليوم فى طليعة الدول العالمية التي تنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية وتقيم معها الكثير من مشاريع التنمية الاقتصادية الكبيرة، وتمدها بقروض مالية طويلة الأمد فإن سياستها لا تزال غير واضحة المعالم على مختلف الصعد.

فهناك غموض كبير يكتنف استراتيجيتها الاقتصادية التي مارستها طوال العقود الثلاثة الماضية، فقد أعطت الأولوية أحيانا للتوظيف فى الدول الأمريكية والأوروبية وأحيانا أخرى للتوظيف فى الدول الآسيوية، وليس من شك فى أنها تبحث دوما فى مصالحها بالدرجة الأولى وكيفية تحقيق أرباح كبيرة من البلدان التي كانت تعاني أزمات عسكرية واقتصادية ومالية حادة ومنها دول الكتلة الاشتراكية السابقة والصين وفيتنام وإيران وتركيا والهند وبلدان الخليج العربي وأفريقيا وغيرها.

إدارة ترامب واليابان:

لم ترتبط الحملات الانتخابية للانتخابات الرئاسية الأمريكية بقدر من التكهنات وعدم اليقين بشأن السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام، وتجاه القوى الآسيوية بشكل خاص، بقدر ما ارتبط بذلك حملة دونالد ترامب، فقد استحوذت القوى الآسيوية بنصيب كبير وهو ما أطلق حملة من التوقعات حول مستقبل هذه السياسة وحجم التغير المحتمل، كما أطلق بدوره تساؤلات مهمة حول حجم تأثير مؤسسات صنع قرار السياسية الأمريكية بعد وصول ترامب إلى السلطة.

حيث ظهرت ضرورة تغيير السياسات تجاه الحلفاء، سواء فى أوروبا أو الخليج العربي أو فى شرقي آسيا، وضرورة مراجعة حجم الالتزامات الأمريكية تجاه هؤلاء الحلفاء فى اتجاه تحميلهم المزيد من التكاليف المالية فى حالة الرغبة فى استمرار التمتع بالمظلة الدفاعية والأمنية الأمريكية. ورغم انسجام هذه التوجهات مع الخلفية الاقتصادية والمالية للرئيس ترامب، كرجل أعمال يولي الاعتبار الأكبر لعوامل التكلفة والعائد، إلا أن الالتزام بهذه السياسة يمكن أن يرتب بعض المشكلات مع الحلفاء. وما يهمنا هنا هو العلاقة مع الحلفاء الآسيويين، فقد تطورت علاقات التحالف الأمريكي مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية فى سياق مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة مرحلة الحرب الباردة؛ كجزء من مواجهة التهديد الشيوعي فى المنطقة. لكن رغم انتهاء هذا التهديد، فإن منطقة شرق آسيا، وآسيا المحيط الهادى بشكل عام، تشهد تطور العديد من أنماط التهديد للمصالح الأمريكية وللأمن القومي الأمريكي، بدءًا من تنامي القدرات النووية والصاروخية الكورية الشمالية، خاصة فى ظل وجود نظام سياسي ليس على وفاق مع الولايات المتحدة ولازال فى حالة حرب معها منذ انتهاء الحرب الكورية- الكورية فى يوليو ١٩٥٣، فضلاً عن وجود مصلحة أمريكية أساسية فى استمرار حرية الملاحة والتجارة العالمية فى المحيط الهادى وعبر المضايق البحرية. وبهذا المعنى، فإن الحفاظ على علاقات التحالف الأمريكي مع الحلفاء التقليديين فى المنطقة سيظل جزءًا من الاستراتيجية الأمريكية لحماية الأمن القومي الأمريكي والمصالح الأمريكية،

وبمعنى آخر، فإن علاقات التحالف الأمريكي مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية ليست "سلعة" خاصة أمريكية مباعة لأي منهما بقدر ما تعد – إلى حد كبير- "سلعة عامة" مشتركة لجميع أطراف التحالف، ولا يمكن إنكار تفاوت الأهمية النسبية للعوائد الأمنية المتحققة لجميع الأطراف من التحالف الأمريكي- الياباني، أو المظلة الدفاعية الأمريكية لكوريا الجنوبية، خاصة فى مواجهة التهديد الكوري الشمالي المتصاعد حاليا، لكن لا يمكن أيضًا إنكار تصاعد الأهمية النسبية للتهديد الكوري الشمالى بالنسبة للولايات المتحدة، خاصة فى حالة نجاح برنامج الصواريخ بعيدة المدى.

وكان أبلغ مؤشر على سرعة مراجعة الإدارة الأمريكية لتصريحات الرئيس ترامب

بخصوص العلاقة مع الحلفاء الآسيويين هو إختيار وزير الدفاع الأمريكي "جيمس ماتيس" كوريا الجنوبية واليابان ليكونا أول وجهة خارجية له خلال الأسبوع الأول من شهر فبراير (٢٠١٧)، بعد توليه منصبه، بل إنها أول زيارة خارجية لوزير فى إدارة ترامب. ولم يقتصر الأمر على هذه الدلالة الرمزية، فقد حرص ماتيس خلال جولته على تأكيد التزام الولايات المتحدة بعلاقاتها الدفاعية مع كل من كوريا الجنوبية واليابان، فضلا عن حرصه على توجيه رسائل تحذيرية لكوريا الشمالية، ومناقشة خطط نشر نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي فى كوريا الجنوبية (THAAD). الأمر ذاته فيما يتعلق باليابان، فقد أكد ماتيس التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن اليابان وتعهد بتعزيز التحالف الأمريكي- الياباني.

وفي تطور آخر أكثر أهمية ودلالة على هذا التوجه عُقدت قمة أمريكية- يابانية، بين الرئيس ترامب ورئيس الوزراء الياباني شنزو آبي، فى العاشر من فبراير٢٠١٧، أي بعد أيام معدودة من جولة ماتيس، أكد خلالها ترامب على أن التحالف الأمريكي- الياباني يمثل "حجر الزاوية للسلام والاستقرار" فى المنطقة، بل إنه قدم الشكر لليابان على استضافة قوات أميركية، معربًا عن تطلعه إلى العمل معها بهدف تعزيز المصالح المشتركة ومحاربة التهديدات الصاروخية والنووية لكوريا الشمالية، وكان ملفتًا للنظر وجود رغبة مشتركة فى تجاوز التأثيرات السلبية للتصريحات السابقة لترامب من خلال تبني منهج "إنساني" يهدف إلى تعميق مستوى التفاهم الشخصي بين ترامب وآبي، عبر عنه استضافة ترامب للأخير بمنتجعه الخاص بولاية فلوريدا لممارسة رياضة الجولف...ومن ثم،تناوبت اللقاءات والاتصالات بين الجانبين.

وهكذا، فقد تحول الأمر بسرعة ملحوظة من التهديد بإعادة النظر فى طبيعة التحالف الأمريكي- الياباني، والتكلفة التي تتحملها الولايات المتحدة نظير الوجود العسكري الأمريكي فى اليابان، بل وإمكانية سحب القوات الأمريكية من اليابان إذا لم تتحمل الأخيرة التكلفة المالية لهذه القوات، إلى التأكيد على استمرار تمسك الولايات المتحدة بالتزاماتها الدفاعية تجاه الحلفاء الآسيويين، والاستمرار فى عمليات تعميق هذه التحالفات وتطوير المظلة الدفاعية الأمريكية لليابان وكوريا الجنوبية، وأضحى من الصعب فهم

التصريحات الأولية لترامب على أنها تمثل مقدمة لخروج الولايات المتحدة من المعادلة الأمنية فى شرقي وشمال شرقي آسيا، أضف إلى ذلك فإن قرار اليابان وكوريا الجنوبية التضحية بعلاقة التحالف مع الولايات المتحدة هو قرار لا يتسم بالمرونة المطلقة، وذلك بالنظر لتعدد أنماط التهديد، خاصة التهديد الكوري الشمالي، فضلا عن تمتع نظرية "التهديد الصيني" بدرجة مهمة من المصداقية لدى هؤلاء الحلفاء، الأمر الذي يجعل الاحتمال الأكبر هو بقاء المعادلة الأمنية دونما تغيير جوهري، أو تحمل الحلفاء الآسيويين عبئًا ماليًّا إضافيًّا على أقصى تقدير.

تخوف اليابان من سياسة دونالد ترامب:

حدث تخوف من طوكيو تجاه السياسة الامريكية ولا سيما بعد اعلان دونالد ترامب نيته بشأن إجراء تغيير جذري فى العلاقات الأمنية التي تجمع اليابان بالولايات المتحدة لأكثر من ٦٠ عامًا، حيث كان انتصار كلينتون سيطمئن اليابان بشأن مستقبل العلاقات الأمنية بين البلدين فى وقت تتزايد فيه مخاوف طوكيو بسبب الأنشطة الصينية العسكرية فى بحر الصين الجنوبي، وامتلاك كوريا الشمالية لقوى ردع نووية. وقال ترامب إن من بين أولوياته سحب القوات الأمريكية الموجودة فى اليابان البالغ عددها ٤٧ ألف جندي واستدعاء ٢٨٥٠٠ جندي آخر، منتشرين على طول الحدود الجنوبية التي تفصل بين كوريا الشمالية والجنوبية. ولهذا يثير إضعاف الوجود العسكري الأمريكي بالمنطقة مخاوف طوكيو التي تلقت وعودًا سابقة من واشنطن بمساعدتها إذا ما حاولت الصين استعادة جزر سينكاكو المتنازع عليها بالقوة.وربما كانت أكثر الاقتراحات المقلقة لترامب مطالبته اليابان وكوريا الجنوبية بالتوقف عن الاعتماد على المظلة النووية الأمريكية لحمايتهم ومحاولة تطوير قوة ردع نووية خاصة بهم.

يذكر أن رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي إتفق مع السفيرة الأمريكية لدى اليابان كارولين كينيدي"٢٠١٣"على التعاون بشأن القضايا العالقة، متضمنا اتفاقية التجارة الحرة بقيادة الولايات المتحدة والترتيبات الامنية، خلال محادثاتهما وجاء الاجتماع فى منعطف هام لآبي، الذي كان يحاول إعادة صياغة موقف الياباني الدفاعي للتعامل مع البيئة الأمنية المتغيرة فى شرق آسيا لمواجهة الصين وكوريا الشمالية.

مستقبل العلاقات الأمريكية -اليابانية:

رحب العديد من الخبراء بالتطورات الأخيرة فى سياسات اليابان الأمنية والدبلوماسية التي تقودها حكومة شينزو آبي، برغم بعض المخاوف التي تثيرها الدول المجاورة وبعض الدول الغربية بأن اليابان أصبحت ذات نزعة قومية. حيث تعمل الحكومة اليابانية على تعزيز العلاقات مع الدول الديمقراطية الأخرى فى المنطقة مثل أستراليا والهند من أجل تحقيق التوازن بين عنصر بناء قدرة اليابان كدولة، والذي قد يجعل اليابان تبدو وكأنها أصبحت ذات نزعة قومية، وكونها لاعب دبلوماسي جيد و جزء من المجتمع الدولي.

وقد اتفقت اليابان والولايات المتحدة على الكشف عن المزيد من المعلومات حول المحاكمات الأمريكية لأفراد القوات الأمريكية أو المتعاقدين معها المتهمين بارتكاب جرائم فى اليابان..ويأتي الاتفاق الذي يعد تعديلا للاتفاقية اليابانية الأمريكية حول وضع القوات تلبية لطلب من محافظة أوكيناوا حيث يقع العديد من القواعد العسكرية الأمريكية، ويذكر أنه فى الوقت الحالي، إذا ما حاكمت الولايات المتحدة أفرادا من قواتها أو موظفين مدنيين لها فى جرائم ارتكبت فى اليابان، فإنه لا يتم إخطار الحكومة اليابانية إلا بالحكم الصادر فى نهاية المحاكمة والعقوبة فقط.وقد تم تعديل الاتفاق بحيث يلتزم الجانب الأمريكي بإطلاع الحكومة اليابانية بشكل منتظم على مجريات مرافعات المحكمة ومحتوى العقوبات والتفاصيل الأخرى، واعتبارا من يناير ٢٠١٥ ، أصبح من حق ضحايا الجرائم وأسرهم أن يطلبوا كشف تلك المعلومات عن طريق الحكومة اليابانية...ويعد هذا تطورا هاما فى مجال تطوير العلاقات الأمريكية–اليابانية، والتى تعد علاقات أمنية – إستراتيجية – إقتصادية متشابكة .